

مداخلة رئيس وفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

خلال الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أتلانتا (الولايات المتحدة الأمريكية)، 11-15 ديسمبر 2023.

السيد الرئيس السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود

يطيب لي في البداية أن أهنتكم باسم الجزائر لتوليكم رئاسة الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد متمنيا لكم التوفيق والسداد.

كما لا يفوتني أن أسدي جزيل الشكر لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية على استضافتها لهذه الدورة ولجمهورية مصر العربية على رئاستها للدورة السابقة، والشكر موصول أيضا للأمانة على جهودها الحثيث في التحضير للمؤتمر وتوفير شروط نجاحه.

تؤيد الجزائر ما جاء في بيان مجموعة الـ 77 + الصين، والمجموعة الأفريقية، ومجموعة الدول العربية.

السيد الرئيس،

تثمن بلادي التقدم المحقق في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال عقدين من تبنيها، وتؤكد على أهمية هذه الاتفاقية باعتباره صكاً ملزماً والأكثر شمولاً وعالمية في مجال مكافحة الفساد ومنعه، وتجدد بلادي التزامها الكامل باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وموائمة منظومتها القانونية الوطنية مع أحكامها وتتطلع للتنفيذ الكامل والفعال، وبحسن نية لكل بنودها وأغراضها لا سيما ما تعلق بتسيير ودعم التعاون الدولي في مجال منع ومكافحة الفساد، بما في ذلك في مجال استرداد الموجودات.

ترحب الجزائر بتبني إعلان أتلانتا الموسوم "تعزيز نزاهة والمساءلة والإدارة السليمة للشؤون العمومية والممتلكات بمختلف أشكالها خلال محاربة الفساد"، وتؤكد على مواصلة جهودها الحثيثة في سبيل

أخلقة الحياة العامة وتعزيز ثقافة وآليات المساءلة وكذا اشراك المجتمع المدني كطرف فعّال في دفع ودعم جهود الوقاية من الفساد ومكافحته.

السيد الرئيس،

تحذو الجزائر، بقيادة السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، إرادة سياسية صادقة وجادة لخلق مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي مناهض للفساد، وبناء دولة الحق والقانون والمؤسسات الفعالة، والمؤهلة فضلا عن تكريس مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، مع انتهاج مقاربة شاملة تركز على العمل المشترك بين أجهزة الرقابة وهيئات الوقاية من الفساد ومكافحته وفعاليات المجتمع المدني لبلوغ هذه الأهداف.

وتحرص السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته منذ تنصيبها سنة 2022 باعتبارها مؤسسة رقابية مستقلة، على وضع السياسة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ومتابعة تنفيذها. وأطلقت السلطة العليا رسميا شهر جويلية 2023 الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته (2023-2027) التي تركز على خمس غايات، ينبثق عنها 17 هدفا استراتيجيا و60 تدبيرا، تتمحور حول تعزيز الشفافية وأخلقة الحياة العامة، وتتضمن مؤشرات قابلة للقياس وأنظمة للمتابعة والتقييم، وسيتم اعتماد هذه الاستراتيجية على مستوى كل المؤسسات العمومية والقطاع الاقتصادي العام والخاص، والمجتمع المدني بمختلف أطيافه، وفق الآليات التي تضعها هذه الاستراتيجية.

وحرصا من الجزائر على تشجيع مشاركة المجتمع المدني في هذه الجهود أنشأت السلطة العليا شهر أكتوبر 2023 الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم" كآلية جديدة تهدف لتفعيل دور المجتمع المدني وتدعيم قدراته في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته.

السيد الرئيس،

ترحب بلادي بتنظيم دورة خاصة للمؤتمر حول كافة الجوانب المتعلقة باسترداد الموجودات، وتؤكد على الأهمية القصوى لإقامة تعاون دولي فعال وكفؤ وسريع الاستجابة في مجال استرداد الموجودات،

والحاجة الى تقديم حلول ابتكارية تأخذ بعين الاعتبار التطورات التي حصلت بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، حتى تتمكن من رفع التحديات والعقبات أمام جهود الدول في استرداد موجوداتها المحولة للخارج وتعزيز الثقة والالتزام بالعمل المشترك بين الدول الأطراف، ملتزمين في ذلك بتنفيذ أحكام الفصل الخامس للاتفاقية وما تضمنه الإعلان السياسي لمكافحة الفساد، الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انعقدت في جوان 2021.

ونذكر في هذا السياق، بأن استرداد الموجودات هو أحد الأهداف الرئيسية للاتفاقية ومبدأً أساسياً يسهم في تدعيم جهود الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبأن إدارة وتسيير الأصول المسترجعة واستخدامها، هي بالدرجة الأولى مسؤولية الدولة الطالبة وحدها دون شروط ومع الاحترام الكامل للحقوق السياسية للدول.

وفي الأخير، أتمنى النجاح لمؤتمرنا الذي أمل أن يسهم في الدفع بالمجهودات المشتركة للدول الأطراف للوقاية من آفة الفساد ومكافحته.

شكراً لكم على كرم الاصغاء